المحاضرة الثامنة: أثر الإصلاحات على الاقتصاد الجزائري

لقد سمح برنامج التعديل الهيكلي بتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحسين معدلات النمو الاقتصادي بحيث سجل معدل 3.5 بالمئة سنة 1995 إلا أنه انخفض في سنة 1996 إلى3.3 بالمئة ثم إلى 1.2 سنة 1998 ليعاود الارتفاع إلى 4.6 بالمئة سنة 1999.

- **آثار سياسة التعديل الهيكلي:** حيث تم حصرها في القطاعات وفقا للنقاط التالية:

أ- القطاع الصناعي:

كان لبرنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي آثار انكماشية على الاقتصاد الوطني، إذ شملت عمليات الانتاج التي تميزت بالانخفاض إلى مستويات أدنى، ومالية المؤسسات التي تدهورت بشكل كبير، إضافة إلى حل العديد من المؤسسات، فتأثر الانتاج وتأثرت المؤسسات الصناعية مما أدى إلى هبوط مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة ما بين 1994-1997، حيث تضررت الصناعات المعملية أكثر من غيرها رغم أنها تشكل هيكل الإنتاج العصري، إذ انخفض إنتاجها بأكثر من 21 نقطة خلال نفس الفترة في حين شهدت فروع الطاقة والمحروقات نموا كبيرا، ذلك لاعتماد الدولة على المداخيل المتأتية من الحروقات، وتضرر صناعة الجلود والمنسوجات نظرا لما تواجهه من منافسة خلال انفتاح السوق على رؤوس الأموال الخاصة الوطنية كما لاقت صناعة الخشب نفس المصير، وكانت الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية متضررة كذلك.

القطاع الفلاحي: تعد مهمة إصلاح قطاع الفلاحة، وتعزيزه من التدابير الهامة للتصحيح الهيكلي التي تم تطبيقها من أجل تكوين صورة حسنة على قدرة هذا القطاع في المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه التدابير لا تخلوا من الأخطاء، خاصة عندما اتخذت دون إعداد تقييم مسبق لحالة هذا القطاع في جوانبه الداخلية والخارجية فبعض التدابير مثل إرجاع الأراضي، وزيادة أسعار المدخلات الفلاحية جعلت الفلاحين يقللون من استغلالها.

قطاع المحروقات: خلافا للقطاعات الأخرى عرف قطاع المحروقات والطاقة انتعاشا كبيرا، ففي أواخر سنة 1994 سجل إجمالي إنتاج هذا القطاع تراجعا بنسبة 2.4 بالمئة في المحروقات، ومنذ ذلك الوقت فرض نفسه من جديد كمحرك للنمو، حيث تم توفير شروط الانتعاش خلال سنة 1995 إذ سجل نمو قدره 3.2 بالمئة.

أثر البرنامج على الصعيد الاجتماعي:

1- البطالة:عرفت تزايد مستمر خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظر لإجراءات الهيكلة الصناعية من جهة ونتيجة للخوصصة، وزيادة طالبي العمل تعتبر العامل الثاني المفسر لهته الظاهرة.

2- تطور الإنفاق العام على قطاعي التربية

3- قطاع الصحة العمومية: لم يكن الجانب الصحي بمعزل عن التطورات التي شملت كافة المجالات الاجتماعية، وذلك بسبب التدابير التقشفية خلال فترة البرنامج، حتى وان تعلق الأمر بجانب على قدر من الأهمية مرتبط بوجود الإنسان ذاته، وبالتالي فإن أي تأثير غير محمود على الصحة سيكون له أثره على الطاقات الإنتاجية الحالية والمستقبلية فتضرر قطاع الصحة من سياسة القيود في الميزانية، الأمر الذي نجم عنه انخفاض في إنفاق الدولة لكل ساكن بنسبة 18 بالمئة بالقيمة الفعلية بين سنة 1993 و1997.

وقد عرفت فترة التصحيح الهيكلي عدة نتائج منها:

- تدهور قطاع التشغيل
- شروف المعيشة السيئة
- رفع وتيرة الأسعار خاصة ذات الاستهلاك الواسع
- رفع الدعم من طرف الدولة
- تحرير التجارة الخارجية
- الزيادة الضعيفة للأجور، خاصة القطاع العمومي.